القربي في افتتاح المؤتمر الإقليمي للجوء والهجرة من القرن الإفريقي إلى اليمن:

اليمن يمر بظروف اقتصادية صعبة واللجوء والهجرة زادا من أعبائه

■ صنعاء / سبأ :

بدأت امس بصنعاء أعمال المؤتمر الإقليمي للجوء والهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن الذي تنظمه وزارة الخارجية بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية.

ويهدف المؤتمر الذي يعقد على مدى ثلاثة ايام إلى وضع خطة عمل إقليمية للتصدي للتحديات الناجمة عن الهجرة المختلطة وتدفق اللاجئين من منطقة القرن الأفريقي وأثرها على اليمن ودول الخليج.

وفي الجلسة الافتتاحية أكد وزير الخارجية الدكتور ابوبكر القربي أهمية انعقاد هذا المؤتمر في ظل تفاقم مشكلة اللجوء والهجرة في اليمن التي وصلت حداً لا يمكن لبلد بمفرده أو عدة بلدان مواجهتها بل تتطلب جهداً إقليمياً ودولياً كبيراً للحد من المخاطر والتحديات التي بلغت حداً كارثياً.

وقال "إن حكومة الجمهورية اليمنية - استشعاراً منها بالمسئولية الملقاة على عاتقها والحالة الانسانية الصعبة التي تواجهها التدفقات البشرية الكبيرة وأهمية تحمل المجتمع الدولي مسئوليته بالمشاركة في تحمل العبء ورفع المعاناة والحد من المخاطر الناجمة عن الهجرة غير القانونية واللجوء خصوصاً ان تبعات مشكلة اللجوء والهجرة وتحدياتها وصعوباتها تلقي بظلالها على جميع دول المنطقة - قد دعت بالتنسيق والتعاون مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة لعقد هذا الاجتماع الوزاري الأول من نوعه لدراسة كافة جوانب مشكلة اللجوء والهجرة وتحديد أسبابها الجذرية سعياً للوصول الى المعالجات الناجعة من خلال جهد جماعي منسق وبدعم دولي ومساندة من قبل المنظمات الدولية المعنية والخروج برؤية اقليمية تتوافق عليها جميع الاطراف المشاركة في هذا المؤتمر".

وأضاف " كما تعلمون أن اليمن فتحت أبوابها لإخواننا في الصومال الذين فروا منذ عام 1992م نتيجة الحرب الأهلية التي اندلعت وطال أمدها وذلك ايماناً منها بمسئوليتها الاخلاقية والدينية وحق الجوار واستشعاراً بأن الصومال ودول القرن الافريقي كانت على مر الزمان موطناً لليمنيين الذين هاجروا واستوطنوا فيها بين إخوانهم والتزاماً بالاتفاقية الدولية للاجئين التي كانت اليمن من أوائل المنضمين اليها".

وأشار إلى أن حكومة الجمهورية اليمنية سعت من واقع ذلك الالتزام وتحمل المسئولية منذ اندلاع الأحداث الدامية في الصومال الى تعزيز جهودها لرأب الصدع والجمع بين الفرقاء والتعاون مع الدول الأفريقية والمنظمات الاقليمية والجهود الدولية لحقن دماء الاخوة في الصومال وتحقيق الأمن والسلام في كافة ربوعها .. معبراً عن ابتهاج اليمن وكافة الدول المحبة للسلام والأمن بالتقدم الملحوظ في الوضع السياسي في الصومال بفضل الحكومة الصومالية التي كرست جهودها لاستتباب الأمن والاستقرار والسعي الى اعادة بناء ما دمرته الحروب وتحقيق النمو الاقتصادي.

ولفت وزير الخارجية إلى تزايد اعداد القادمين إلى اليمن لتصل الى أكثر من 100 ألف شخص سنوياً صنفت غالبيتها بالبحث عن فرص العمل في دول الجوار .. مبيناً أن هذه التدفقات رافقتها معاناة ومخاطر وكوارث انسانية نتيجة التنقل بوسائل نقل بحرية بدائية غير آمنة وغير مجهزة وبأعداد كبيرة تؤدي الى غرقهم بالعشرات والمئات ويتعرض من نجا ونجح في الوصول الى السواحل اليمنية المترامية الاطراف الى الابتزاز والتعذيب وكافة انتهاكات حقوق الانسان بما في ذلك القتل من قبل عصابات التهريب والاتجار بالبشر.

وقال " إن عصابات التهريب والاتجار بالبشر تبدأ انشطتها المشبوهة في دول المصدر بتزيين المستقبل للراغبين في الهجرة بكافة وسائل الكذب والتدليس والغش وسلب أموال طائلة من اولئك المغرر بهم ولا تنتهي تلك الأنشطة الاجرامية عند حد تعريض حياة اولئك للخطر في عرض البحر وتعذيبهم في سجون خفية لابتزاز أهاليهم واستخدامهم كرهائن بل تصل الى الاغتصاب وقطع الاطراف والقتل دون رحمة ".

وأضاف " إن من نجا من مخاطر الغرق وأُسر على يد عصابات التهريب والاتجار بالبشر يفاجأ بأن آماله في توفير عمل كريم يعيش به تذهب أدراج الرياح حيث لا يجد ملجأ يأوي اليه أو طعاماً يقتاته أو عملاً يتكسب منه إلا ما تجود به أيادي الخير وما تقوم به حكومة اليمن من جهود وما توفره من خدمات رغم الإمكانيات المحدودة والظروف الاقتصادية الصعبة وكذلك ما تتكفل به المفوضية السامية لشئون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية من مسئوليات تتعلق بالحماية والتسجيل والرعاية الصحية وتوفير الماء والطعام بقدر الإمكانيات التي تتيحها له ميزانيتها المحدودة وما تجود به الدول المانحة من هبات وتبرعات".

وأوضح الدكتور القربي إن مسالة الهجرة واللجوء تعدت آثارها الانسانية المؤلمة على المهاجر واللاجئ لتصل الى معاناة وأعباء أمنية واقتصادية واجتماعية على الحكومة والشعب اليمني الذي يمر بمرحلة حرجة وظروف اقتصادية صعبة حيث بلغت الأعداد التقديرية للاجئين المهاجرين في اليمن مايقارب مليون شخص يحتاجون لرعاية وحماية وخدمات الكثير منها قد لا يصل الى بعض المواطنين في المناطق النائية .

وأشار الى ان تشكيلة الوفود المشاركة عكست مدى الاهتمام الذي توليه حكومات بلدانهم لقضايا اللجوء والهجرة وحرصها على معالجة أسبابها والحد من مخاطرها على الأفراد والمجتمعات والدول المتأثرة بها .. مؤكداً أن تواجد هذه الوفود بيننا في هذه الأيام التي تخوض فيها اليمن تجربة رائدة في التغيير السلمي عبر الحوار الوطني يعد دعماً ومؤازرة لهذه المرحلة المفصلية في تاريخ اليمن ودحضاً لكل المزاعم والتهويلات حول الوضع الأمني في اليمن.

بدوره أكد المدير الاقليمي للمفوضية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أمين عواد ان اليمن كإحدى الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951م وبروتوكولها لعام 1967م تعتبر شريكاً رئيسياً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

وأشار إلى أن اليمن على مر السنين قامت بتوفير المأوى والحماية لنحو ما يقرب من ربع مليون طالب لجوء صومالي ومنحتهم بسخاء صفة اللجوء منذ الوهلة الأولى وبصفة جماعية.

وقال "تتعامل اليمن مع تدفقات مهاجرين كبيرة يعبرونها بحثاً عن حياة كريمة وفرص عمل أفضل في دول الخليج وفي حقيقة الأمر فإن دوافع تحركات الاشخاص من منطقة القرن الافريقي الى اليمن مختلفة الأمر الذي يظهر مدى تعقيد مسألة الهجرة المختلطة».

وأضاف عواد " ان اهتمام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين يتركز على منطقة القرن الافريقي وشبه الجزيرة العربية في الحفاظ على وجود مساحة كافية لالتماس اللجوء وكذا العمل على مساعدة الدول في إدارة تدفقات الهجرة المختلطة استناداً الى خطة العمل ذات النقاط العشر المعمول بها في المفوضية وبالتالي ضمان وصول ملتمسي اللجوء لأقاليم الدول ومعاملة منصفة لطلبات اللجوء والتعرف على اولئك الذين قد يكونون بحاجة لتلقي الحماية لذلك فإن تنفيذ المبادئ المتعلقة بحركات الهجرة المختلطة يمثل تحدياً ويتطلب تعاوناً وثيقاً فضلاً عن اجراء حوار فيما بين الدول المعنية .

وأشار إلى أن مكتب المفوض السامي يدعم كلياً الأهداف المتوخى تحقيقها جراء انعقاد هذا المؤتمر وعلى وجه الخصوص احراز تقدم في مجال انفاذ القانون ضد شبكات التهريب والاتجار بالبشر في إطار الدول المصدرة والمستقبلة والعبور ، وكذا بذل جهود للتوعية العامة الرامية الى رفع مستوى الوعي والمخاطر المرتبطة بالهجرة غير النظامية والبدائل الممكنة إزاءها وتوفير الدعم الكافي والمتوقع لتنفيذ برامج العودة وإيجاد فرص للهجرة الشرعية كبديل واقعي للهجرة غير النظامية .

فيما اشاد المدير الاقليمي لمنظمة الهجرة الدولية للشرق الأوسط وشمال افريقيا بسكوالي لوبولي وممثل الأمانة العامة للهجرة المختلطة على المستوى بالدور الذي تقوم به الجمهورية اليمنية في استقبال وإيواء اللاجئين والمهاجرين بالتنسيق والتعاون مع المفوضية السامية ومنظمة الهجرة الدولية في سبيل توفير الخدمات والحماية للاجئين والمهاجرين الأفارقة .

واستعرضا النشاط الذي تقدمه المنظمة منذ العام 2008م وحتى اليوم بالتنسيق مع الجانب اليمني ، مؤكدين مسئولية الدول المصدرة للمهاجرين العشوائيين والدور المقدم بهدف تخفيف الاعباء التي يتكبدها اليمن جراء الأعداد الكبيرة للاجئين الصومال والمهاجرين من القرن الافريقي.

وشددا على أهمية الخروج من خلال هذا المؤتمر برؤية اقليمية موحدة حول مشكلة اللجوء والهجرة وتعزيز الدعم والمعالجة للاجئين والمهاجرين من خلال العمل المنسق بين دول القرن الافريقي ودول الخليج لإيجاد آلية تنفيذية تسهم في الحد من تدفق اللاجئين والمهاجرين وتقديم الحلول الناجعة من الناحية الانسانية والناحية العملية .

ويناقش المؤتمر على مدى ثلاثة ايام بمشاركة دول القرن الأفريقي ودول مجلس التعاون الخليجي وعدد من الجهات والمنظمات الإقليمية والدولية عدداً من القضايا والموضوعات المتعلقة بالصعوبات التي يواجهها اليمن في التعامل مع المهاجرين الأفارقة باعتبارها بلد عبور ومصدراً للمهاجرين لدول الجوار وهو ما يتطلب تكاتف الجهود الدولية لدعم اليمن في هذا الجانب ، كما يتناول عدداً من المحاور المتعلقة بتعزيز إنفاذ قانون ضد التهريب وشبكة الاتجار بالبشر في كل من الدول المرسلة للمهاجرين وبلد العبور وتعزيز جهود رفع مستوى الوعي بالمخاطر التي تواجه اللاجئين والبدائل الممكنة للهجرة غير القانونية في البلدان المصدرة لهؤلاء المهاجرين.

وسيتم خلال المؤتمر كذلك بحث الأسباب الجذرية للنزوح القسري والهجرة والمآسي التي يتعرض لها طالبوا اللجوء واللاجئون والمهاجرون غير النظاميين في المنطقة بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والاتجار بالبشر والتحديات التي تواجهها البلدان المستضيفة للاجئين وأوضاعهم الحالية ووُجهات نظر تلك البلدان وسياساتها بشأن اللجوء والهجرة وكذا النُهج الممكن تبنيها للتصدي لذلك فضلا عن الصعوبات التي تواجهها البلدان المذكورة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

حضر الافتتاح وزير الداخلية الجيبوتي حسن عمر محمد ونائب وزير الخارجية علي مثنى حسن ، ورئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية سعد العريفي وعدد من اعضاء السلك الدبلوماسي في الدول ذات العلاقة .

مؤتمر الحوار يستمع إلى ملاحظات المكونات على تقرير فريق عمل قضية صعدة

■ صنعاء / سبأ :

تواصلت امس بصنعاء أعمال الجلسة العامة الثالثة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل برئاسة نائب رئيس مؤتمر الحوار الدكتور ياسين سعيد نعمان.

واستمع أعضاء مؤتمر الحوار خلال الجلسة إلى ملاحظات المكونات المشاركة في المؤتمر حول تقرير فريق عمل قضية صعدة.

وثمنت الملاحظات الجهد الذي بذله الفريق في سبيل دراسة جذور ومحتوى قضية صعدة وبلورة رؤى توافقية للحلول والمعالجات والضمانات لهذه القضية.. معتبرين بأن ما خلص إليه الفريق إنجاز مهم من إنجازات مؤتمر الحوار باعتبار أن معالجة قضية صعدة فضلاً عن معالجة القضية الجنوبية تشكلان مرتكزاً أساسياً لمعالجة مختلف قضايا الوطن.

وأكدت أهمية الموجهات والقرارات التي توافق عليها الفريق بما في ذلك التأكيد على تعزيز وجود الدولة في كل مناطق اليمن و ضمان الحرية المذهبية والفكرية وممارسة الشعائر وتحريم فرضها أو منعها بالقوة من أي جهة كانت، وحيادية الدولة وأجهزتها في تبني أو دعم أي فكر او مذهب ومسئوليتها في رعاية الجميع وتحريم كل ما يثير النزاعات الطائفية والعرقية والمذهبية ونبذ ثقافة الكراهية وتمجيد الحروب الأهلية إلى جانب ما تضمنه التقرير من مخرجات تقضي بتبني برنامج تنمية شامل لصعدة والمحافظات والمديريات المتضررة ومحدد بمدة لا تزيد عن خمس سنوات وبرنامج تنفيذي مزمن يشمل كل قطاعات التنمية بما في ذلك قطاع التعليم العالي وقطاع الزراعة والتسويق وفتح منفذي علب والبقع وكذا إطلاق سراح المعتقلين على ذمة الأحداث لدى كل الأطراف والكشف عن المفقودين والمخفيين قسراً والمختطفين وتعويضهم مادياً ونفسياً في إطار قانون المصالحة والعدالة الانتقالية، مع الاهتمام بأسر الشهداء والجرحى والمعاقين من كل الأطراف من المواطنين والقوات المسلحة والأمن ورعايتهم الرعاية الكاملة واعتماد مرتبات لأسر الشهداء وجرحى ومعاقي الحرب.

وأشادت الملاحظات بما ورد في التقرير من تأكيد على تبني صلح عام وتصالح وتسامح بين أبناء محافظة صعدة والمحافظات والمديريات المتضررة، صلح يأمن فيه الخائف وتزول به الضغائن، وتعويض من لديه مظلمة من هذا الطرف أو ذاك من قبل الدولة بالإضافة إلى عودة النازحين إلى بلادهم ومساكنهم من كل الأطراف دون قيود وشروط وتعويضهم فيما أخذ ونهب من ممتلكاتهم، وإزالة ما يحول دون عودتهم بجانب عودة المبعدين والمفصولين من وظائفهم ومن تم نقلهم نقلاً تعسفياً، وتسليم مستحقاتهم الموقوفة وحقوقهم القانونية في الترقية والعلاوات، مع اعتماد برنامج عاجل لنزع الألغام وتطهير المناطق التي تضررت منها أو كانت ميداناً للقتال، وعلى الأطراف أو من لدية خرائط ومعلومات تمكين الجهة المعنية من ذلك، وكذا وضع ضوابط للمناهج الدراسية والتعليم الديني والأهلي بحيث يكون ذلك تحت إشراف الدولة وفقا لما يتم الاتفاق عليه بين جميع الأطراف على مستوى الوطن وبما يعزز روح التسامح ويحافظ على النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية.

وأثنت المكونات المشاركة في مؤتمر الحوار في الوقت ذاته على ما جاء في التقرير من قرارات تقضي بوضع نصوص دستورية الحصول على الأموال من جهات خارجية تحت أي مسمى واعتبار ذلك خيانة عظمى، واعتبار أي سلوك أو علاقة فردية خارج الدولة جريمة تمس الأمن الوطني والدولة هي المسئولة عن تنظيم العلاقات الخارجية الخاصة بالأمن والسيادة وفقا للقانون.. فضلاً عن منع التدخلات الخارجية في شئون اليمن ووقف أشكال الدعم للجماعات والأشخاص، وكذا تحريم وتجريم استخدام الجيش في الصراعات الداخلية، مع تجريم المجازفة بعلاقات اليمن الدولية والإقليمية إرضاءً لنزوات شخصية أو مذهبية أو حزبية أو تنفيذا لرغبات دولية وبما لا يتعارض مع مصالح الشعب والسيادة الوطنية بالإضافة الى تجريم أي مساس بالسيادة الوطنية تحت أي مبرر أو الاستعانة بقوات خارجية في الصراعات الداخلية.

وثمنت المكونات في ملاحظاتها على تقرير فريق عمل قضية صعدة تأكيد القرارات على ضرورة نزع واستعادة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من كافة الأطراف والجماعات والأحزاب والأفراد التي نهبت أو تم الاستيلاء عليها وهي ملك للدولة على المستوى الوطني وفي وقت زمني محدد وموحد ومنع امتلاك الأسلحة الثقيلة والمتوسطة عن طريق التجارة ويكون ملك هذه الأسلحة حصريا على الدولة وينظم القانون حيازة السلاح الشخصي بالإضافة إلى تجريم ممارسة الأحزاب والتنظيمات السياسية لأنشطتها في إطار الجيش والأمن والقضاء واستغلال المساجد والوظيفة العامة لصالح حزب أو تنظيم وتعتبر تلك الأعمال جريمة يحل بها ذلك الحزب أو التنظيم.

وشددت في هذا الاطار على أهمية تجسيد الشراكة الوطنية الفعلية في كل مؤسسات الدولة عبر الالتزام بالديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة وشفافة بجانب التأكيد على أهمية حرية تكوين الأحزاب وعدم امتلاكها لأي تشكيل عسكري أو شبه عسكري وحظر أي تغيير سياسي بالعنف والقوة المسلحة وكذا حظر قيام الحزب أو التنظيم السياسي على أساس مناطقي أو قبلي أو طائفي او مذهبي أو فئوي أو مهني وضرورة معالجة الثارات والنزاعات الناجمة عن حروب صعدة في إطار العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

واعتبرت الملاحظات ما خلص اليه فريق عمل قضية صعدة من قرارات بأنها تشكل حلولاً جذرية لقضية صعدة وتستوجب تكاتف كافة الجهود الوطنية في سبيل ترجمتها على ارض الواقع .

وكان نائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني الدكتور ياسين سعيد نعمان أعلن عن تشكيل لجنة من كافة المكونات لصياغة بيان حول الأحداث في صعدة.

ونظم عدد من شباب الثورة الممثلين في مؤتمر الحوار الوطني، وعدد من المكونات، وقفة احتجاجية امام منصة هيئة الرئاسة للمطالبة بسرعة الافراج عن بقية شباب الثورة المعتقلين.

وعلق نائب رئيس مؤتمر الحوار الدكتور ياسين سعيد نعمان على ذلك، بالتأكيد بأن هيئة الرئاسة ومؤتمر الحوار الوطني يؤيدون موقف الشباب، مطالبا بإطلاق كافة المعتقلين من شباب الثورة.

وقال: «كهيئة رئاسة ومؤتمر حوار أذرعنا مفتوحة لأسر المعتقلين في أي وقت وملزمون بالجلوس معهم، ومتعاطفون مع اي قضية مطروحة على المؤتمر».

بدء دورة متقدمة في التحرير الصحفي الاحترافي للصحافة المطبوعة بصنعاء

■ صنعاء/ بشير الحزمي:

بدأت أمس بالعاصمة صنعاء فعاليات الدورة التدريبية المتقدمة في التحرير الصحفي الاحترافي للصحافة المطبوعة التي تنظمها على مدى ثلاثة أيام في الفترة 11-13 نوفمبر الجاري مؤسسة حرية للحقوق والحريات والتطوير الإعلامي بمشاركة نحو 25 متدربا يمثلون عدداً من الوسائل الإعلامية الرسمية والحزبية والخاصة .

و في افتتاح الدورة أوضح رئيس مؤسسة حرية للحقوق والحريات والتطوير الإعلامي خالد الحمادي أن هذه الدورة هي الـ13 التي تقيمها المؤسسة للصحفيين والإعلاميين من مختلف وسائل الإعلام المحلية وهي إضافة نوعية للدورات السابقة التي يتم فيها التركيز على النوعية والجودة في التدريب .

وقال أن المؤسسة إلى جانب اهتمامها بالحقوق والحريات الإعلامية تعمل على تطوير العمل الإعلامي في اليمن والتركيز على بعض الجوانب والتخصصات وفق الاحتياج القائم من خلال اختيار مدربين دوليين أكفاء يتمتعون بقدر عال من المهارة والمهنية والقدرة على التدريب المحترف.

وأضاف أن المؤسسة تحمل على عاتقها تحقيق جملة من الأهداف أهمها رصد الانتهاكات للحقوق والحريات الإعلامية ، مناصرة الصحفيين والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم ، الارتقاء بالحريات الصحفية والإعلامية وحرية التعبير، تطوير مهارات ومهنية الإعلاميين وفق المعايير العالمية، تنمية الوعي الحقوقي وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وأكد حرص المؤسسة على تطوير وتعزيز مهارات الإعلاميين المشاركين في برامج التدريب وأن يكون التدريب مهني سعيا منها في الارتقاء بالمهنة بعيدا عن تأثيرات السياسة.

ولفت إلى أن المؤسسة في برامجها التدريبية تركز على النوعية والجودة في التدريب. مشيدا بإمكانيات وقدرات المدرب المغربي في هذه الدورة الدكتور عبد الوهاب الرامي .. آملا أن يستفيد المشاركون فيها من خبراته الصحفية المتميزة.

من جانبه أوضح المدرب المغربي الدكتور عبد الوهاب الرامي أن هذه الدورة تمثل فرصة لتبادل الخبرات والتداول في شؤون المهنة .

وقال أن برنامج التدريب سيشمل ثلاثة جوانب رئيسية هي الكتابة الاحترافية للأخبار والتقارير الإخبارية، الكتابة الاحترافية للقصة الإخبارية، الكتابة الاحترافية للتحقيقات الصحفية.

وكان المشاركون في الدورة قد تلقوا يوم أمس تدريباً نظرياً وعملياً في الكتابة الاحترافية للأخبار والتقارير الإخبارية ، وستواصل الدورة أعمالها اليوم بالتدريب النظري والعملي في الكتابة الاحترافية للقصة الخبرية .

ثلاثة لقاءات حوارية عن حماية الملكية الفكرية في تعز

■ تعز / نعائم خالد:

اختتمت أمس بمحافظة تعز ثلاثة لقاءات حوارية خاصة بمناصرة إدماج مادة في الدستور اليمني تتعلق بحقوق الملكية الفكرية تنظمها منظمة هود للدفاع عن الحقوق والحريات فرع تعز بالتعاون مع مؤسسة إبحار للطفولة والإبداع واستهدفت 60 مشاركاً ومشاركة من منظمات المجتمع المدني والحقوقيين والصحفيين والكتاب بواقع 20 مشاركاً ومشاركة في اللقاء الواحد .

وفي اللقاءات التي هدفت إلى حشد المناصرة لإدماج مادة في الدستور الجديد عن الملكية الفكرية استعرض توفيق الشعبي منسق هود بتعز وعمر محمد عن مؤسسة إبحار أهمية الاهتمام بالإنتاج الفكري والإبداعي والتجاري وفق القانون الذي يحفظ كرامة المفكرين والمبدعين وحقهم في الملكية الفكرية وحمايتها .. وأشارا إلى اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية الموقعة في استوكهولم في 14 يوليو 1967 والمعدلة في 28 سبتمبر وتشمل المصنفات الأدبية والفنية والعلمية ومنجزات الفنانين القائمين بالأداء والفنوغرامات وبرامج الإذاعة والتلفزيون والاختراعات والاكتشافات والرسوم والعلامات التجارية والحماية من المنافسة غير المشروعة.